وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخطط مقياس القانون التجاري (الالتزامات المهنية للتجار)
موجهة لطلبة السنة الثانية جدع مشترك

إعداد الأستاذ: صحراوي نورالدين

السنة الجامعية: 2023-2024

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
معلومات عامة عن المحاضرة	3
تقديم المحاضرة	4
محتوى المحاضرة	5
المكتسبات القبلية	6
اهداف التعلم	6
كيفية تقويم التعلم	7
انشطة التعليم والتعلم	7
المقاربة البيداغوجية	8
سيرورة العمل	8
المصادر المعتمدة	8

معلومات حول المحاضرة

الجامعة	أبو بكر بلقايد تلمسان
الكلية	الحقوق و العلوم السياسية
المقياس	القانون التجاري
الوحدة	وحدة التعليم أساسية
الرصيد	04
المعامل	1
طبيعة المقياس	أعمال موجهة
السداسي	الأول
الفئة المستهدفة	السنة الثانية ليسانس جدع مشترك
الحجم الساعي خلال السداسي	22.5 سا
الحجم الساعي الأسبوعي	1.5 سا
طريقة التواصل	عبر البريد المهني : noureddine_sahraoui@univ-tlemcen.dz عبر البريد الشخصي : sahraouinouri@gmail.com عبر الهاتف : 06 63 07 35 76
أيام ومكان التواصل	كل يوم ثلاثاء من الساعة 10 صباحا إلى الساعة12 بقاعة الأساتذة التابعة للكلية
قاعات وأفواج التدريس	الأفواج (1 ،3 ،6،10 ،24) القاعات (10، 11 ، 13 ، 16 ، 23)
أستاذ المقياس	صحراوي نورالدين Sahraoui Noureddine

تقديم المحاضرة

هذه المحاضرة تدخل ضمن سلسلة المحاضرات لمقياس القانون التجاري. حيث يتم التعرف على مختلف الميادين والفروع التي نظمها القانون التجاري. و قد اتاحت دراسة مقياس المدخل الى العلوم القانونية في السنة الأولى جذع مشترك للطلبة إمكانية التمييز بين مختلف فروع القانون و مجالاتها...الخ . وفي هذه المحاضرة يتم التطرق و التوغل اكثر في ميادين القانون التجاري الذي يعتبر فرع من الفروع القانون الخاص الذي يشتمل على مجموعة من القواعد القانونية التي تطبق على فئة معينة من الأعمال هي الأعمال التجارية وعلى طائفة معينة من الأشخاص هم التجار.

يعتبر القانون التجاري حديث التقنين مقارنة بفروع القانون الأخرى لكنه ظهر منذ القدم، وقد تطور مع تطور التجارة والحاجة إلى قواعد قانونية تحكمها، إذ أن الشعوب عرفوا التجارة ومارسوها عبر مراحل معينة فخلقوا بذلك قواعد وعادات وأعراف تجارية في العديد من المجالات منها المعاملات المالية، النقل، المعاملات البحرية...الخ، ويعد القانون التجاري من الناحية العملية أضيق نطاقا من القانون المدني كونه ينحصر في مجال التجارة لا غير. لأن الأعمال التجارية تتميز بصفات وخصائص تجعل منها مختلفة عن الأعمال المدنية، الأمر الذي دفع المشرعين عبر كامل الدول يؤكدون على ضرورة وضع قانون يحكم تلك الأعمال بشكل مستقل عن الأعمال المدنية، وقد تمثلت تلك الخصائص في السرعة والائتمان.

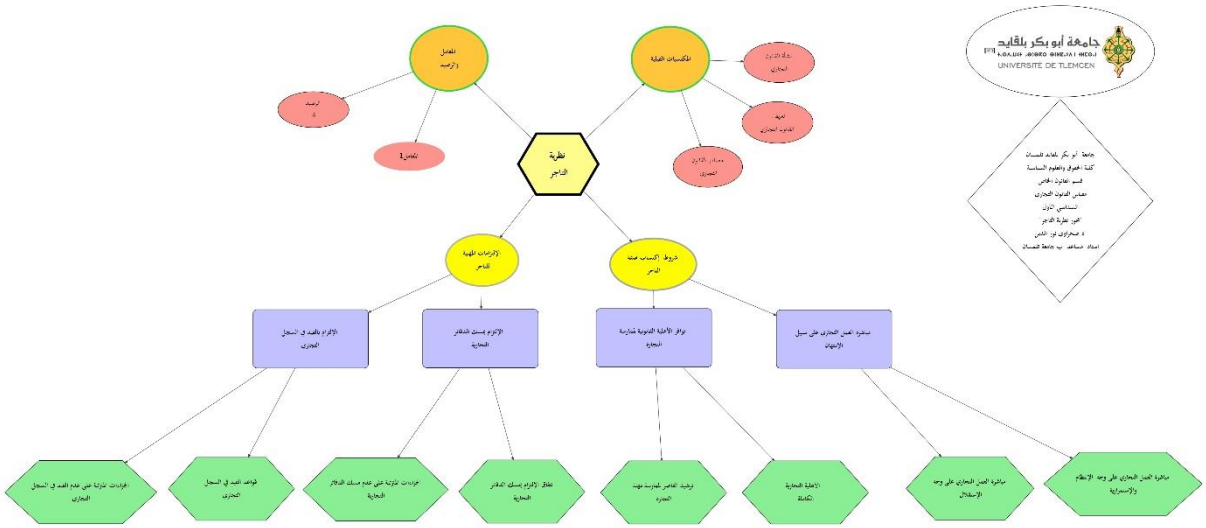

محتوى المحاضرة

تحتوي المحاضرة على ثلاثة محاور رئيسية. و كل نشاط يأتي ضمن تسلسل بيداغوجي يسمح باستيعاب المفاهيم التي تطرق اليها الدرس. دعمت كل نشاطات التعلم بأمثلة تطبيقية تسمح بالقدرة على استيعاب اكثر للمفاهيم و اليكم مخطط المحاضرة:

مقدمة

الفصل الأول: ماهية القانون التجاري

المبحث الأول: مفهوم القانون التجاري

المبحث الثاني: مصادر القانون التجاري وعلاقته بالقوانين الأخرى .

الفصل الثاني: أنواع الأعمال التجارية

المبحث الأول: معايير التفرقة بين العمل التجاري والعمل المدني.

المبحث الثاني: الأعمال التجارية بحسب الموضوع وبحسب الشكل

المبحث الثالث: الأعمال التجارية بالتبعية والأعمال المختلطة

الفصل الثالث: التاجر والمحل التجاري

المبحث الأول: التاجر

المبحث الثاني: المحل التجاري

خاتمة

المكتسبات القبلية

لكي يستطيع الطالب استيعاب هذه المحاضرة. يجب ان يكون على دراية ب:

-ماهية القانون.

-ماهي فروع القانون.

- ماهي خصائص فروع القانون الخاص.

اهداف التعلم

الكفاءة المستهدفة هي أولا إمكانية الطالب التمييز بين فروع القانون. وثانيا تصنيف القانون التجاري كميدان من ميادين القانون الخاص واستخلاص المواضيع التي ينظمها هذا القانون.

من اهم الأهداف التي تميز هذا الدرس أيضا هي:

-يكتسب الطالب كفاءة التمييز بين فروع القانون.

-كفاءة تصنيف القانون التجاري كميدان من الميادين القانون الخاص.

-كفاءة التمييز بين المواضيع التي ينظمها القانون التجاري والفروع الأخرى من القانون كالقانون المدني.

-كفاءة استخلاص المواضيع والقضايا التي يتطرق اليها القانون التجاري..

-التعرف على ماهية القانون التجاري وخصائصه.

-استنتاج أهمية هذا القانون بالنسبة للمعاملات التجارية التي تتم بين أفراد المجتمع.

-المقارنة بين مجالات تطبيق القانون التجاري والفروع القانونية الأخرى كالقانون المدني.

-التعرف إلى التطور التاريخي لنشأة هذا القانون.

-التعرف على اهم مصادره. واهم خصائصه.

كيفية تقويم التعلم

يكون التقويم بطريقتين:

1- تقويم كتابي اخر السداسي والذي يحوي كل ما تم التطرق اليه و مناقشته اثناء المحاضرة إضافة الى المواد القانونية التي استند عليها و التي تمت مناقشتها. ويتضمن التقويم أسئلة التحليل والتركيب والفهم والاستنباط. والعلامة تكون 65٪ من المعدل العام.

2- التقويم المستمر و الذي يقوم به الأستاذ المكلف بالأعمال التوجيهية. و العلامة تكون 35 ٪من المعدل العام. المعدل النهائي للنجاح يكون اكثر او يساوي 10 من 20.

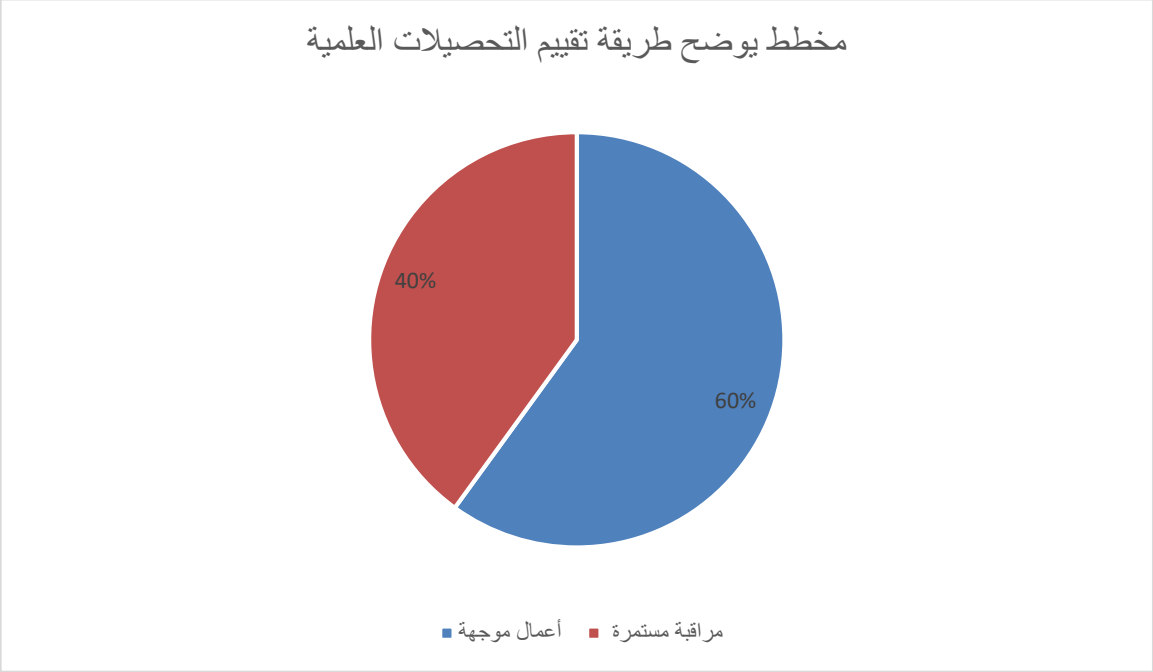

انشطة التعليم والتعلم

لكي يستطيع الطالب استيعاب كل المفاهيم التي يتم التطرق اليها اثناء المحاضرة والقدرة على القيام بكل نشاطات التعلم، انتظر منكم: الحضور المستمر للمحاضرة وتدوين كل المعلومات واخذ رؤوس أقلام لكل ما تم مناقشته. بالإضافة الى المشاركة في المناقشات وطرح كل الأسئلة التي لم تتوصلوا الى الإجابة عنها، وتبادل الآراء ووجهات النظر حول المواضيع المطروحة لإثراء المكتسبات والمعلومات. و في حصة الاعمال التوجيهية يتم التحقق من القدرة على توظيف كل المعلومات المكتسبة في المحاضرة لحل الاشكالات القانونية التي يثيرها هذا الفرع من القانون.

المقاربة البيداغوجية

ترتكز المقاربة البيداغوجية على ثلاث ركائز وهي المعرفة–الخبرة المكتسبة من المعرفة–توظيف المعرفة– و تعتبر هذه الكفاءات مهمة و أساسية في عملية التعلم و تحتاج الى منهجية للوصول الى تحقيقها ، كما ستدعم بتقويمات لاختبار قدرة الطالب على استيعاب المعلومات المقدمة و تحقيق الأهداف المرجوة. بالنسبة –للمعرفة–في هذه المحاضرة سيكتسب الطالب كفاءة القدرة على التعرف و التعلم و فهم القانون التجاري. وتكتسب هذه الكفاءة عن طريق تخزين كل المعلومات و المفاهيم الخاصة بالدرس و تدّعم هذه الكفاءة قضايا و أمثلة تطبيقية حول مدى فهم و استيعاب المعلومات. ثم ينتقل الطالب الى الركيزة الثانية و هي الخبرة المكتسبة من المعرفة و كيفية تطبيق هذه المعارف و المفاهيم و المعلومات حول القانون التجاري. تدّعم هذه الكفاءة ببعض الأمثلة التطبيقية المستوحاة من القضاء الجزائري التي تزيد من استيعاب الدرس وتثري المفاهيم المقدّمة. ومن ثم ينتقل الى كفاءة توظيف المعرفة وتتمثل في تطبيق المفاهيم المكتسبة على ارض الواقع أي في المجالات المختلفة للقانون التجاري.

سيرورة العمل

مقياس القانون التجاري مقسّم الى محاضرة وأعمال موجهة––كما ذكرنا.–

ففي المحاضرة يتم التعرف واكتساب المعارف و المفاهيم اللازمة لتوظيفها في حصة الاعمال الموجهة.

المصادر المعتمدة

على الطالب الاطلاع على كل المراجع التي وضعت تحت تصرفه و ذلك لضمان السيرورة الجيدة لاكتساب كل الكفاءات المستهدفة و من ثم النجاح المؤكّد.

أولا: المصادر

أ–القوانين و الأوامر:

1- قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق لـ 06 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14.

2- الأمر 58/75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم المتعلق بالقانون المدني.

3- القانون رقم 59/75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975 يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 02/05 المؤرخ في 06 فيفري 2005 ،ج ر رقم 11.

4- قانون رقم 90-22 مؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990، يتعلق بالسجل التجاري ،ج.ر رقم 36.

5- الأمر 01/96 المؤرخ في 1996/01/10 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف.

- 6 .القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 الذي تحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، جريدة رسمية عدد41 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 10-06 المؤرخ في 15 أوت 2010 ،جريدة رسمية عدد 46.

7- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي معدل ومتمم بالأمر رقم 02/08 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 ،ج ر عدد 74 .

8- قانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر رقم 21.

9- القانون رقم 10-05 المؤرخ في 15 أوت 2010 يعدل ويتمم ألمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بالمنافسة، ج ر عدد 46 .

10- القانون رقم 08/18 المؤرخ في 10 جوان 2018 يعدل ويتمم القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، ج ر عدد 55 .

11- قانون رقم 18-09 المؤرخ في 10 جوان 2018 يعدل ويتمم القانون رقم 03/09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 ،ج ر رقم 35 ،المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

ب- المراسيم:

1- المرسوم التنفيذي رقم 112/18 المؤرخ في 2018/04/05 الذي يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الصادر بواسطة اجراء الكتروني المعدل و المتمم.

2- المرسوم التنفيذي رقم 111/15 المؤرخ في 14 رجب 1436 الموافق لـ 03 مايو سنة 2015 يحدد كيفيات التقيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، ج ر رقم 24-2015 .

3- المرسوم التنفيذي رقم 15-124 المؤرخ في 14 ماي 2015 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 97 142 - المؤرخ في 30 أفريل 1997 يحدد كيفيات التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، جريدة رسمية عدد 26

4- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 7 أفريل 2009 يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة انظمة الاعلام الآلي.

ثانيا: المراجع بالغة العربية:

1- الكتب :

1-أكرم باملكي، القانون التجاري)دراسة في الأعمال التجارية والتاجر والمتجر والعقود التجارية(، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2010.

2- أحمد زيادات، إبراهيم العموش، الوجيز في التشريعات التجارية الأردنية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 1996 .

3- أحمد محرز، القانون التجاري، طبعة 2 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981 .

4- بن زارع رالج، مبادئ القانون التجاري)نظرية الأعمال-نظرية التاجر(، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2014 .

5- بكوش يحي، أدلة الإثبات في القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص1981 .

6- حلو أبو حلو، زهير عباس كريم، الوجيز في القانون التجاري الأردني)نظرية العمل التجاري والتاجر والمتجر والعقود التجارية(، الجزء الأول، مركز صقر للخدمات الطلابية، جامعة اليرموك، دون سنة نشر .

7 -حمزة خشاب، مولود ديدان، مدخل الى العلوم القانونية ونظرية الحق، دار بلقيس للنشر ، الجزائر 2014.

8 - حمدي باشا، القضاء التجاري، دار هومة، الجزائر، 2003 .

9- جاك يوسف الحكيم، الحقوق التجارية)الأعمال التجارية ،التاجر، المتجر(، جامعة دمشق،سوريا،1988 .

10- زهير عباس كريم، مبادئ القانون التجاري، دار الثقافة، عمان، ألردن، 1995 .

11- سميحة القليوبي، الموجز في القانون التجاري، ط1 ،دار الثقافة العربية للطباعة والنشر، ومكتبة القاهرة الحديثة، 1972 .

12- سعيد يوسف البستاني، قانون العمال والشركات، ط2 ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

13- سمير عالية، أصول القانون التجاري، ط2 ،المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 1996.

14- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري)دراسة مقارنة(، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006 .

15محمد فريد العريني، محمد سيد الفقي، القانون التجاري)الأعمال التجارية، التجار، الشركات التجارية(، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010 .

16- مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري دراسة مقارنة)الأعمال التجارية، التاجر، المؤسسة التجارية، الشركات التجارية، الملكية الصناعية(، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 206 .

17- نجيم أهتوت، الوجيز في القانون التجاري، الطبعة الأولى، مكتبة الأنوار، المغرب، 2020 .

18- نادية فضيل، القانون التجاري الجزائري،الأعمال التجارية، التاجر، المحل التجاري، الطبعة التاسعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .

19هاني رويدار، التنظيم القانوني للتجارة)نظرية الأعمال التجارية، نظرية التاجر، موجبات التجارة القانونية، المؤسسة التجارية(، دون دار نشر، دون بلد نشر، 1997.

ب-المحاضرات:

1- بن عزوز ربيعة، محاضرات في القانون التجاري "الأعمال التجارية-التاجر-المحل التجاري"، خاصة بالسنة الثانية ليسانس، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019 .

2- شوايدية منية، محاضرات في القانون التجاري)مدخل للقانون التجاري، العمال التجارية، التاجر)، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية جذع مشترك ليسانس LMD ،جامعة 8 ماي 1945 ،قسم 2017-2018. ،الحقوق

3- ناجي زهرة، القانون التجاري (الأعمال التجارية-التاجر-المحل التجاري)، محاضرات موجهة لطلبة سنة ثانية ليسانس، جامعة بومرداس، 2016-2017.

المراجع بالغة الفرنسية:

1- Patrick Serlooten, droit fiscaldes affaires, Dalloz, 2 ème édition, Paris, 2001.
2-Lyon Canen. Renault, traite de droit commercial, T1, Paris, 1921,.
3- roger houin, renè rodière, dominique legeais, droit commercial, 1 er annèe, tome1, 8èdition, èditious sirey, paris, 1988, .
4-R. Radiere et R. Hovin, droit commercial, 6eme édition, 1970, Dalloz.
5- Y. Guyon, Droit des affaires ED econommica, p79. -Alain Piedlièvre, Stephane Piedlièvre, cours Actes de commerce, commerçants, fonds de commerce, 2 édition, Dollez, Paris, 1999,.